

حكم التعامل بالبتكوين عند علماء المسلمين المعاصرين

**The ruling on dealing with Bitcoin according to
contemporary Muslim scholars**

محمود صالح الياس

MAHMOOD SALLEH ELIAS

كلية الامام الأعظم الجامعة/ قسم المالية والمصرفية

mahmoodsaihalhadede@gmail.com

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥ م

الملخص

في هذا البحث، سيتم استعراض وتحليل مسألة النقود من منظور الفقه الإسلامي، مع التركيز على معايير اعتبار النقود في الفقه، والوظائف التي تؤديها، وآراء علماء المسلمين حول حكم التعامل بالعملات الرقمية. يأتي هذا الفصل كامتداد طبيعي للفصول السابقة، ليغطي الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعملات في الإسلام. في المبحث الأول، سنتناول معايير اعتبار النقود في الفقه الإسلامي، حيث سنبحث في الشروط والمعايير التي تجعل من وسيلة معينة مألًا مقبولًا شرعًا، سواء كانت هذه الوسيلة نقدًا تقليدية أو رقمية. سيتم توضيح كيف يتعامل الفقه الإسلامي مع مفاهيم القيمة، القبول العام، والاستقرار، وما إذا كانت العملات الرقمية تفي بهذه المعايير. ثم سنتقل في المبحث الثاني إلى دراسة الوظائف الأساسية للنقود في الفقه الإسلامي، وهي الوظائف التي تعتبر محورية في فهم دور النقود من منظور إسلامي. سنبحث كيف ينظر الفقه إلى وظائف النقود كوسيلة للتبادل، ووحدة للحساب، ومخزن للقيمة، وكيفية تطبيق هذه الوظائف على العملات الرقمية. أما في المبحث الثالث، فسنستعرض آراء علماء المسلمين في حكم التعامل بالعملات الرقمية، مع التركيز على الأدلة التي استندوا إليها في فتاواهم، سواء المؤيدة أو المعارضة. سيتم مناقشة هذه الآراء بشكل نقدي، لتحليل مدى توافق العملات الرقمية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والوقوف على الأسباب الشرعية التي قد تدعم أو تعارض استخدامها. هذا التمهيد يضع الأساس لدراسة معمقة حول موضوع العملات الرقمية في الفقه الإسلامي، ويوفر الإطار اللازم لفهم آراء الفقهاء ومعاييرهم في هذا المجال. من خلال هذه المباحث، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين التأصيل الفقهي والتطبيق العملي، مما يمهد الطريق لفهم أكثر شمولية لحكم التعامل بالعملات الرقمية في الإسلام.

Abstract

This study presents a comprehensive analysis of the concept of money from the perspective of Islamic jurisprudence, with a particular focus on the criteria for recognizing money in fiqh, its fundamental functions, and the contemporary scholarly opinions regarding the legality of dealing with digital currencies. This chapter serves as a natural extension of the preceding sections, addressing the Shariah and juristic aspects related to currencies in Islam.

The first section examines the criteria by which Islamic jurisprudence determines whether a medium qualifies as legally recognized money—whether traditional or digital. It explores the juristic considerations of value, public acceptance, and stability, and assesses whether digital currencies satisfy these criteria.

The second section investigates the essential functions of money in Islamic jurisprudence—functions that are central to understanding its role from an Islamic standpoint. It analyzes how fiqh perceives money as a medium of exchange, a unit of account, and a store of value, and how these functions apply to digital currencies.

The third section surveys the opinions of contemporary Muslim scholars on the ruling of dealing with digital currencies, emphasizing the evidences upon which their fatwas are based, whether supportive or oppositional. These opinions are critically analyzed to evaluate the extent to which digital currencies align with the principles of Islamic law and to identify the Shariah-based reasons that may justify or oppose their use.

Overall, this chapter establishes a foundational framework for an in-depth study of digital currencies in Islamic jurisprudence. It aims to provide an integrated vision that combines theoretical fiqh foundations with practical implications, thereby paving the way for a more comprehensive understanding of the Islamic ruling on dealing with digital currencies.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في النظم المالية والاقتصادية، أفرز أنماطًا جديدة من المعاملات والنقود لم تكن معروفة في السابق، ومن أبرزها العملات الرقمية المشفرة، وعلى رأسها عملة البتكوين. وقد أسهم هذا التطور في إثارة نقاش فقهي واسع حول الطبيعة الشرعية لهذه العملات، ومدى انسجامها مع الضوابط والمعايير التي قررها الفقه الإسلامي في باب النقود والمعاملات المالية.

ويولي الفقه الإسلامي عناية خاصة لمسألة النقود؛ لما لها من أثر بالغ في تحقيق مقاصد الشريعة، ولا سيما حفظ المال، وتحقيق العدالة في المعاملات، ومنع الغرر والضرر والربا. ومع ظهور العملات الرقمية بوصفها وسائط تبادل لا مركزية، لا تصدر عن جهة سيادية، وتقوم على تقنيات حديثة، برزت الحاجة إلى دراسة فقهية معمقة تعيد النظر في مفهوم النقود، ووظائفها، وشروط اعتبارها مالًا متقوّمًا شرعًا في ضوء هذا الواقع الجديد.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يهدف هذا البحث إلى دراسة حكم التعامل بالبتكوين والعملات الرقمية من منظور الفقه الإسلامي المعاصر، من خلال تأصيل مفهوم النقود في الفقه الإسلامي، وبيان وظائفها الأساسية، ثم استعراض آراء العلماء والهيئات الشرعية المعاصرة في حكم التعامل بهذه العملات، مع تحليل أدلتهم الفقهية ومناقشتها وفق القواعد الكلية والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية. ويسعى البحث إلى تقديم رؤية علمية متوازنة تجمع بين التأصيل الفقهي ومتطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر، بما يسهم في توضيح الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية، ويخدم الباحثين والمهتمين بهذا المجال.

مشكلة البحث: أدى التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية إلى ظهور العملات الرقمية المشفرة، وعلى رأسها عملة البتكوين، بوصفها وسيلة تبادل حديثة لا تعتمد على جهة مركزية، مما أثار إشكالات فقهية متعددة تتعلق بحقيقتها الشرعية، ومدى اعتبارها نقودًا أو مالًا متقوّمًا في الفقه الإسلامي. وقد تباينت آراء العلماء المعاصرين في حكم التعامل بها بين التحريم والجواز المقيد والتوقف، نتيجة لاختلاف تصوراتهم لطبيعتها، ومدى تحقق وظائف النقود فيها، وما يترتب على التعامل بها من مخاطر شرعية كالغرر والجهالة والمقامرة. ومن هنا تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما حكم التعامل بالبتكوين والعملات الرقمية في ضوء معايير النقود ووظائفها في الفقه الإسلامي، وما مدى وجاهة الأدلة التي استند إليها العلماء المعاصرون في آرائهم المختلفة؟

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مفهوم النقود في الفقه الإسلامي ومعايير اعتبارها مالا معتبرا شرعاً.
٢. توضيح الوظائف الأساسية للنقود من منظور فقهي، ومدى انطباقها على العملات الرقمية.
٣. تحليل طبيعة عملة البتكوين والعملات الرقمية من حيث الخصائص والآثار الشرعية المترتبة عليها.
٤. استعراض آراء العلماء والهيئات الشرعية المعاصرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية.
٥. مناقشة الأدلة الشرعية التي استندت إليها تلك الآراء، وبيان أوجه القوة والضعف فيها.
٦. الوصول إلى رؤية فقهية متوازنة تسهم في توجيه التعامل بالعملات الرقمية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في الجوانب الآتية:

- الأهمية العلمية: يسهم البحث في إثراء المكتبة الفقهية بدراسة معاصرة لقضية مالية مستجدة، تربط بين التأصيل الفقهي والتطبيقات الاقتصادية الحديثة.
- الأهمية الشرعية: يساعد في توضيح الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية، بما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع الضرر.
- الأهمية العملية: يفيد الأفراد والمؤسسات المالية الإسلامية وصناع القرار في ترشيد التعامل مع العملات الرقمية وفق ضوابط شرعية.
- الأهمية البحثية: يفتح آفاقاً لدراسات لاحقة تتناول قضايا التكنولوجيا المالية الحديثة من منظور الفقه الإسلامي.

منهج البحث

يعتمد البحث على المناهج العلمية الآتية:

- المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع النصوص الشرعية، وأقوال الفقهاء، وآراء العلماء والهيئات المعاصرة المتعلقة بالنقود والعملات الرقمية.

المنهج التحليلي: بتحليل مفاهيم النقود ووظائفها، ودراسة خصائص العملات الرقمية وآثارها الشرعية.

المنهج المقارن: بمقارنة آراء العلماء المعاصرين في حكم التعامل بالبتكوين والعملات الرقمية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

المنهج النقدي: لمناقشة الأدلة الفقهية وتحليلها في ضوء القواعد الكلية والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: معايير اعتبار النقود في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: تعريف النقود في الفقه الإسلامي:

أولاً: تعريف النقود لغة واصطلاحاً في الفقه الإسلامي

النقود هي وسيلة للتبادل وقيمة معيارية تُستخدم لقياس قيمة السلع والخدمات. تعتبر النقود من المفاهيم الأساسية في الفقه الإسلامي، حيث ترتبط بالأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية كالزكاة، والصرف، والربا. يهدف هذا المقال إلى توضيح تعريف النقود من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية في الفقه الإسلامي.

تعريف النقود لغة

النقود في اللغة هي جمع "نقد"، وتعني التقويم أو التقييم. يُقال "نقد الشيء" أي فحصه وميز جودته. قال في العين: النَّقْدُ: تَمْيِيزُ الدَّرَاهِمِ وَإِعْطَاؤُهَا إِنْسَانًا وَأَخْذُهَا.^(١)

وَالنَّقْدُ: هُوَ مِثْلُ النَّقْرِ... وَإِنَّمَا سُمِّيَ النَّقْدُ، لِأَنَّ الْبَائِعَ كَانَ إِذَا تَقَاضَى الدَّرَاهِمَ، نَقَدَ بِإِصْبَعِهِ فَمَا صَلَّ مِنْهَا أَخَذَ، وَبَهَرَجَ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَيُقَالُ: نَقَدَ الصَّبِيُّ الْجَوْزَةَ بِإِصْبَعِهِ، وَالطَّائِرُ يَنْقُدُ الْفَخَّ، أَيُ يَنْقُرُهُ بِمَنْقَارِهِ.^(٢)

وَنَقَدْتُهُ الدَّرَاهِمَ، وَنَقَدْتُ لَهُ الدَّرَاهِمَ، أَيُ أَعْطَيْتُهُ، فَانْتَقَدَهَا، أَيُ قَبَضْتُهَا. وَنَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَانْتَقَدْتُهَا، إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ. وَالدَّرَاهِمُ نَقْدٌ، أَيُ وَازِنٌ جَيِّدٌ. وَنَقَدْتُ فَلَانًا، إِذَا نَاقَشْتَهُ فِي الْأَمْرِ.^(٣)

(١) الفراهيدي، العين: ١١٨ / ٥.

(٢) السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث: ٩٢٤ / ٢.

(٣) الجوهري، الصحاح تاج اللغة: ٥٤٤ / ٢.

وَالثُّونُ وَالْقَافُ وَالذَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ. مِنْ ذَلِكَ: النَّقْدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقَشُّرُهُ. حَافِرٌ نَقْدٌ: مُنْقَشَّرٌ. وَالنَّقْدُ فِي الضَّرْسِ: تَكْسَرُهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِتَكْشُفِ لِيَطِّهِ عَنْهُ. وَمِنْ الْبَابِ: نَقْدُ الدَّرْهِمِ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَدَرَاهِمٌ نَقْدٌ: وَازِنٌ جَيِّدٌ، كَأَنَّهُ قَدْ كُشِفَ عَنْ حَالِهِ فَعُلِمَ.^(١)

تعريف النقود اصطلاحاً في الفقه الإسلامي

في الفقه الإسلامي، يُعرّف العلماء النقود بأنها ما يُعتبر مقياساً لقيمة السلع والخدمات، ويُستخدم كوسيلة لتبادلها. وقد أشار الفقهاء إلى أن النقود يجب أن تكون مقبولة بشكل عام بين الناس، وأن تكون ذات قيمة مستقرة، ولا تفقد بمرور الزمن.

ثانياً: الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود

١. الزكاة: تُفرض الزكاة على الأموال النقدية التي تبلغ النصاب وتكون مملوكة لمدة سنة.
 ٢. الصرف: يتطلب الفقه الإسلامي عند تبادل النقود المختلفة أن يكون التبادل يداً بيد، بدون تأجيل.
 ٣. الربا: يحرم الفقه الإسلامي الربا في النقود، حيث يجب أن تكون التعاملات النقدية خالية من الفوائد الزائدة.^(٢)
- وخلاصة القول: إن النقود في الفقه الإسلامي تُعتبر أداة هامة لتحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي. تحرص الشريعة الإسلامية على وضع ضوابط دقيقة تضمن استخدام النقود بطرق تُسهم في النمو الاقتصادي وتمنع الظلم والاستغلال. فهم هذه الأحكام يُعزز من وعي الأفراد والمجتمعات بأهمية التعاملات المالية الشرعية.

ثالثاً: المقارنة بين النقود والأشكال الأخرى

في الفقه الإسلامي، تُعتبر النقود وسيلة أساسية للتبادل وتقييم السلع والخدمات. إلا أن هناك أشكالاً أخرى من الأموال التي تُستخدم لأغراض مشابهة. يُناقش هذا المقال الفرق بين النقود وأشكال الأموال الأخرى، مثل السلع والذهب والفضة، مع التركيز على الأحكام الشرعية المتعلقة بها، وللنقود أشكال وأنواع متعددة، أهمها:

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٤٦٧/٥.

(٢) القرضاوي، يوسف، الاقتصاد الإسلامي - مبادئه وأهدافه، القاهرة - دار الشروق، (١٩٩٤): ٤٣.

١. **النقود:** هي وسيلة تبادل معترف بها رسمياً، تُستخدم لشراء السلع والخدمات. تشمل النقود العملات الورقية والمعدنية.

٢. **الذهب والفضة:** تُعتبر هذه المعادن الثمينة أشكالاً تقليدية للأموال. في الفقه الإسلامي، يُشار إليها غالباً بالـ "عملة" أو "النقود" عندما تُستخدم كوحدة قياس للقيمة.^(١)

٣. **السلع:** تشمل أي مواد يمكن استخدامها في التبادل التجاري مثل الأرز، والقمح، والأقمشة. تُعتبر السلع أموالاً عندما تُستخدم كوسيلة للتبادل أو كوسيلة لحفظ القيمة.

٤. **الأصول الأخرى:** مثل العقارات والأسهم، والتي تُعتبر أموالاً لأنها تمثل قيمة اقتصادية.^(٢)

مميزات النقود مقابل الذهب والفضة

١. القيمة الثابتة: النقود الورقية قد تفقد قيمتها بسبب التضخم أو التغيرات الاقتصادية، بينما الذهب والفضة يتمتعان بقيمة ثابتة نسبياً عبر الزمن.

٢. الاستخدام في المعاملات: النقود تُستخدم على نطاق واسع في المعاملات اليومية، بينما الذهب والفضة يُستخدمان كأصول للحفاظ على الثروة وكوسيلة للتبادل في الحالات الطارئة.^(٣)

٣. الزكاة: في الفقه الإسلامي، تُفرض الزكاة على النقود إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول. النصاب للذهب هو ٢٠ مثقالاً (حوالي ٨٥ غراماً)، وللفضة ٢٠٠ درهم (حوالي ٥٩٥ غراماً).^(٤)

مميزات النقود مقابل السلع

١. **القبول العام:** النقود تُقبل بشكل عام من الجميع كوسيلة للتبادل، بينما السلع قد لا تكون مقبولة بنفس السهولة أو قد تكون قيمتها غير ثابتة.

٢. **الاستدامة:** النقود الورقية والمعدنية تدوم لفترات طويلة ولا تتأثر بالعوامل البيئية، بينما السلع قد تكون قابلة للتلف أو الفساد.^(٥)

(١) فريدريك، هابيك، النقود والاقتصاد - تاريخ النقد، ترجمة أحمد الصاوي، القاهرة - دار الكتاب العربي، (٢٠١٢): ٧٩.

(٢) ليونتييف، فاسيلي، النظام النقدي والاقتصاد العالمي، ترجمة خالد السعيد، الكويت - دار البيان، (٢٠١٧): ٦٨.

(٣) سميث، آدم، ثروة الأمم - دراسة في الاقتصاد السياسي، ترجمة أحمد أمين، عمان - دار الكتاب، (٢٠١٩): ٥٢.

(٤) المودودي، أبو الأعلى، الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته، الرياض - دار العاصمة، (٢٠٠٢): ٢٤.

(٥) روبرتسون، دينيس، النقود والاقتصاد - تحليل نقدي، ترجمة محمد عبد السلام، دبي - دار النشر، (٢٠١٨): ٥٤.

٣. الزكاة: تُفرض الزكاة على السلع التي تُعد لغايات التجارة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، على أن يتم تقديرها بقيمة المال.^(١)

مميزات النقود مقابل الأصول الأخرى

١. السيولة: النقود تتمتع بسيولة عالية، مما يجعلها سهلة الاستخدام في المعاملات اليومية. أما الأصول الأخرى مثل العقارات والأسهم، فقد تتطلب وقتاً وجهداً لتحويلها إلى نقد.

٢. التقلب في القيمة: النقود غالباً ما تكون أكثر استقراراً في القيمة مقارنةً بالأصول الأخرى التي قد تتأثر بأسعار السوق وتقلباتها.^(٢)

٣. الزكاة: تُفرض الزكاة على الأصول الأخرى مثل العقارات والأسهم إذا كانت تُعد للتجارة وبلغت النصاب.^(٣)

وخلاصة القول: تختلف النقود عن أشكال الأموال الأخرى في عدة جوانب، بما في ذلك السيولة، والاستقرار في القيمة، والقبول العام. يلعب الفقه الإسلامي دوراً هاماً في تحديد كيفية التعامل مع هذه الأشكال المختلفة للأموال، خاصة فيما يتعلق بأحكام الزكاة والصرف والربا. فهم هذه الفروق يُساعد المسلمين على التعامل بشكل أفضل مع أموالهم وفقاً للشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: المعايير الفقهية لاعتبار شيء ما نقوداً

أولاً: الشروط التي وضعها الفقهاء لاعتبار شيء ما نقوداً

في الفقه الإسلامي، وضع الفقهاء عدة شروط لاعتبار شيء ما نقوداً يمكن استخدامه كوسيلة للتبادل وتقدير القيمة. هذه الشروط تهدف إلى ضمان استقرار وقبول النقود كأداة اقتصادية فعالة، وهي كما يلي:

(١) كمال، أحمد، التطورات النقدية في العالم الإسلامي، القاهرة - مكتبة النهضة، (٢٠٠١): ٨٩.
(٢) فريدمان، ميلتون، الحرية الاقتصادية - دراسة في النظرية الاقتصادية، ترجمة أحمد عبد الرحمن، الرياض - دار النشر، (٢٠١٥): ٧٢.
(٣) الصالح، محمد، التمويل الإسلامي - نظرة عامة، بيروت - دار الطليعة، (١٩٩٨): ٥٨.

١. **القبول العام:** يجب أن تكون النقود مقبولة بشكل عام من قبل الناس كوسيلة للتبادل. هذا يعني أن جميع الأطراف في المعاملات التجارية يجب أن يعترفوا بها كوسيلة للدفع والشراء، مما يسهل استخدامها على نطاق واسع.^(١)
٢. **الثبات النسبي في القيمة:** يُشترط أن تكون النقود ذات قيمة مستقرة نسبياً. هذا يعني أن قيمتها لا تتعرض لتقلبات كبيرة يمكن أن تؤثر سلباً على قدرتها على الحفاظ على القيمة. الثبات في القيمة يضمن أن النقود تستطيع الاحتفاظ بقوتها الشرائية على مدار الزمن.^(٢)
٣. **الشرعية:** يجب أن تكون النقود شرعية ومعترف بها من قبل السلطات الشرعية أو القانونية في المجتمع. هذا الشرط يضمن أن النقود تُصنع أو تُصدر بطرق تتوافق مع القوانين والأنظمة المالية السائدة.^(٣)
٤. **عدم الفساد:** يشترط في النقود أن تكون غير قابلة للفساد أو التلف بسهولة، بحيث تبقى في حالة جيدة لفترة طويلة من الزمن. هذا الشرط يشمل المواد المستخدمة في تصنيع النقود، حيث يُفضل أن تكون مقاومة للتآكل والتلف.^(٤)
٥. **القابلية للتجزئة:** يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات أصغر دون فقدان القيمة. هذا الشرط يسهل استخدامها في المعاملات الصغيرة والمتنوعة، مما يتيح مرونة أكبر في التبادل التجاري.
٦. **سهولة الحمل والنقل:** يُشترط أن تكون النقود سهلة الحمل والنقل، مما يُمكن الأفراد من استخدامها في المعاملات اليومية بشكل مريح وآمن.^(٥)
٧. **القدرة على التحمل:** يجب أن تتمتع النقود بالقدرة على التحمل ومقاومة التلف، بحيث يمكن استخدامها لفترات طويلة دون أن تتأثر حالتها أو قيمتها بشكل كبير.
٨. **التوحيد والتميز:** ينبغي أن تكون النقود موحدة في الشكل والحجم والتصميم، مما يسهل التعرف عليها وتفريقها عن الأشياء الأخرى. هذا يساعد في منع التزوير والغش.^(٦)

(١) عبد القادر، محمد، النقود الورقية بين الشرعية وعدمها، بيروت - دار الفكر، (١٩٩٧): ٢٩.

(٢) الشبيلي، سعد بن تركي، فقه المعاملات المالية في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض - مكتبة الرشد، (٢٠١٠): ٨٢.

(٣) محمد، عبد الرحيم، النظام المالي الإسلامي، عمان - دار الفكر، (٢٠٠٥): ٦٥.

(٤) عبد الحليم، سامي، الاقتصاد الإسلامي - بين النظرية والتطبيق، دبي - دار النور، (٢٠١١): ٦٣.

(٥) السيوطي، علي، أسس الاقتصاد الإسلامي، بغداد - دار الإبداع، (٢٠١٣): ٩١.

هذه الشروط تُعتبر أساسية لضمان أن تكون النقود فعالة كوسيلة للتبادل وقادرة على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع في المعاملات المالية اليومية.

ثانياً: تحليل شروط النقد في الإسلام

١. القبول العام

القبول العام هو أحد أهم الشروط للنقد، ويعني أن جميع أفراد المجتمع يعترفون ويقبلون بالنقود كوسيلة للدفع والتبادل. هذا الشرط ضروري لأن النقود تصبح بلا فائدة إذا لم تُقبل كوسيلة للدفع. القبول العام يعتمد على الثقة في النظام المالي والاقتصادي الذي يدعم تلك النقود، سواء كان مدعوماً بالذهب أو بأي شكل من الأصول أو حتى بالثقة في الحكومة التي تصدرها.^(٢)

وتكمن أهمية هذا الأمر في تسهيل المعاملات، فعندما يُقبل الجميع بالنقود، يُصبح التبادل التجاري أكثر سهولة وسرعة، والثقة الاقتصادية، إذ يعكس القبول العام ثقة الناس في القيمة النقدية وفي الاقتصاد ككل.

٢. القدرة الشرائية

القدرة الشرائية للنقود تُشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها. قدرة النقود الشرائية تعتمد على الثبات النسبي لقيمتها وعدم تعرضها للتضخم السريع أو التدهور الاقتصادي. هذا الشرط يُعزز من استقرار النقود كأداة لتخزين القيمة ويُشجع على استخدامها في المعاملات اليومية.^(٣)

وتكمن أهمية هذا الموضوع في استقرار الأسعار، إذ تساهم القدرة الشرائية المستقرة في الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق. وكذلك حماية المدخرات، فإنه تساعد القدرة الشرائية المستقرة على حماية مدخرات الأفراد من التآكل بسبب التضخم.^(٤)

٣. قابلية التداول

قابلية التداول تُشير إلى سهولة نقل النقود من شخص لآخر واستخدامها في المعاملات التجارية. يُعني ذلك أن النقود يجب أن تكون ذات شكل وحجم مناسبين للحمل والنقل، ويجب أن تكون أيضاً قابلة

(١) الصيرفي، أحمد، الاقتصاد الإسلامي - المفاهيم والتحديات، الرياض - دار المؤيد، (٢٠١٧): ٤٤.

(٢) المحمدي، فواز، أثر العملات الورقية على الاقتصاد الإسلامي، الكويت - دار السعادات، (٢٠٢١): ١٧.

(٣) الجابري، سامي، النقود الورقية والتحويلات الاقتصادية، بغداد - دار الحكمة، (٢٠١٧): ٣٩.

(٤) النجار، عبد الله، البنوك الإسلامية والتمويل الشرعي، الكويت - دار البيان، (٢٠٠٨): ٥٤.

للتجزئة إلى وحدات أصغر لتسهيل التعاملات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون النقود موحدة و متميزة بحيث يمكن التعرف عليها بسهولة ومنع التزوير.^(١)

وتكمن أهميتها في مرونة الاستخدام وتسهيل المعاملات التجارية سواء كانت كبيرة أو صغيرة. والأمان إذ يقلل التصميم الموحد والمتميز من مخاطر التزوير والاحتيال.^(٢)

وتمثل شروط القبول العام، والقدرة الشرائية، وقابلية التداول متطلبات أساسية لضمان فعالية النقود كوسيلة للتبادل وتخزين القيمة. تلعب هذه الشروط دوراً محورياً في استقرار الاقتصاد وتعزيز الثقة في النظام المالي. فهم هذه الشروط يساعد الأفراد والمؤسسات على التعامل بشكل صحيح وآمن مع النقود وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: الأنواع التقليدية للنقود في الفقه الإسلامي

أولاً: النقود المعدنية (الذهب والفضة)

في الفقه الإسلامي، الذهب والفضة يُعتبران أشكالاً تقليدية للنقود، حيث استُخدما على مر العصور كوحدة قياس لقيمة السلع والخدمات. تُعرف النقود المصنوعة من الذهب والفضة بـ "العملات المعدنية" أو "النقود العينية".^(٣)

ويُعتبر الذهب والفضة مواداً ذات قيمة ثابتة نسبياً، حيث تحتفظ بقيمتها بمرور الزمن ولا تتأثر كثيراً بالتضخم. وتُقبل العملات الذهبية والفضية على نطاق واسع كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل. وقد كانت العملات تُصك بوزن ومعيّار معين، مما يضمن قيمتها وشعور الناس بالأمان في التعامل بها.^(٤)

وإن للذهب والفضة أهمية شرعية كبيرة، فنُفرض الزكاة على الذهب والفضة عند بلوغ النصاب وحولان الحول. وتستخدم كمرجع في تحديد الأوزان والمكاييل والمقادير الشرعية.^(٥)

(١) الغزالي، محمد، الاقتصاد الإسلامي - من النظرية إلى التطبيق، القاهرة - دار المعارف، (٢٠١٤): ٧٣.
(٢) الجهني، عبد العزيز، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة، مجلة الفقه الإسلامي، (١) ٣٧، (٢٠٢٣)، ٧٩-٩٦.
(٣) عبد الله، يوسف، النقود الورقية في الاقتصاد الحديث، عمان - دار الأمل، (٢٠٠٣): ٧٢.
(٤) الجناحي، عمر، التطورات الاقتصادية في العالم الإسلامي، بيروت - دار الحكمة، (٢٠١٩): ٣٩.
(٥) علي، حسن، النقود الورقية - تاريخها وتطورها، دبي - دار القلم، (٢٠١٥): ٦٢.

ثانياً: النقود الورقية وأساس قبولها

النقود الورقية هي الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات أو البنوك المركزية، وتستخدم كوسيلة للتبادل القانوني. وفي الفقه الإسلامي، كان هناك تردد في البداية بقبول النقود الورقية كبديل للنقود المعدنية نظراً لأنها لا تحمل قيمة ذاتية مثل الذهب والفضة. إلا أنها بعد مدة أصبحت تُقبل بناءً على ثقة الناس في الحكومة أو المؤسسة المالية التي تصدرها. وفي بعض الحالات، تُدعم النقود الورقية باحتياطات من الذهب أو الأصول الأخرى، مما يعزز من الثقة فيها. وتُعتبر النقود الورقية وسيلة قانونية للتبادل بناءً على القانون الذي يُلزم قبولها في المعاملات.^(١)

وتكمن أهمية النقود الورقية الشرعية في كونها أُجيز استخدامها في الفقه الإسلامي باعتبارها وسيلة تسهل التبادل وتُحقق المصلحة العامة، مع مراعاة شروط وضوابط معينة. وتُطبق على النقود الورقية نفس الأحكام الشرعية المتعلقة بالذهب والفضة، مثل الزكاة والربا.^(٢)

وخلاصة القول: إن النقود المعدنية والورقية تمثل أنواعاً تقليدية وأساسية للنقود في الفقه الإسلامي. النقود المعدنية كانت ذات قيمة ذاتية ومقبولة على نطاق واسع، بينما تعتمد النقود الورقية على الثقة والدعم القانوني. الفقه الإسلامي يتعامل مع كل نوع من هذه النقود بمرونة وفقاً للظروف والمصلحة العامة، مع الالتزام بالأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة والربا. المطلوب الرابع: تطور مفهوم النقود في الفقه الإسلامي

لم تكن النقود الورقية معروفة في العصور الإسلامية المبكرة، إذ كان التعامل يتم بشكل أساسي باستخدام العملات المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة. ومع تطور الأنظمة المالية وظهور النقود الورقية كبديل للنقود المعدنية، واجه الفقهاء تحدياً في كيفية التعامل مع هذا التطور. في البداية، كان هناك تحفظ حول قبول النقود الورقية لأنها لا تحمل قيمة ذاتية كالذهب والفضة. إذ تُعتبر النقود من أهم الأدوات التي تحرك عجلة الاقتصاد، فسعت الشريعة الإسلامية إلى وضع ضوابط وقواعد تحكم التعامل بالمال، وذلك لحماية المصالح الشرعية للأفراد والمجتمع.^(٣)

والهدف من هذا المطلوب دراسة تطور مفهوم النقود في الفقه الإسلامي، مع التركيز على كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع النقود الورقية والإلكترونية، وتأثير الاقتصاد الحديث على المفاهيم الفقهية المتعلقة بالمال.

(١) الفرج، خالد، التحولات في النظام النقدي العالمي، جدة - دار المنار، (٢٠٢٠): ٤٤.

(٢) الجناحي، عمر، التطورات الاقتصادية في العالم الإسلامي، بيروت - دار الحكمة، (٢٠١٩): ٥٤.

(٣) صالح، محمود، العملات الورقية في التشريع الإسلامي، القاهرة - دار السلام، (٢٠٢٢): ٤٨.

أولاً: من النقود المعدنية إلى النقود الورقية والإلكترونية

في العصر النبوي والخلافة الراشدة، كانت النقود المعدنية هي السائدة، مثل الدينار والدرهم. وقد حددت الشريعة الإسلامية أحكاماً واضحة بشأن هذه النقود، مثل تحديد المعادن النقية التي تصك منها، وتحديد الوزن والقيمة لكل عملة. ولكن ومع تطور التجارة وزيادة الحاجة إلى وسيلة تبادل أكثر مرونة، ظهرت النقود الورقية. وقد واجه الفقهاء مسألة شرعية هذه النقود، حيث إن قيمتها ليست قائمة على المعدن النفيس، وإنما على الثقة في الجهة المصدرة لها. وقد اختلف الفقهاء في حكم التعامل بها، فمنهم من حرّمها ومنهم من أجازها بشروط معينة.^(١)

وفي العصر الحديث، ظهرت النقود الإلكترونية، مثل البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية. وقد أثار هذا النوع من النقود العديد من التساؤلات الفقهية، حول طبيعتها وحكم التعامل بها، خاصة فيما يتعلق بمسائل الربا والغرر. وأصبح الفقهاء أمام تحدٍ جديد يتمثل في التعامل مع الأموال الرقمية والتحويلات الإلكترونية. هذه النقود ليست مادية ولا تحمل قيمة ذاتية، بل تعتمد على الأنظمة الإلكترونية والاعتماد على المؤسسات المالية.^(٢)

ثانياً: تأثير الاقتصاد الحديث على المفاهيم الفقهية

مع تطور الاقتصاد، تغير مفهوم الملكية، وظهرت أشكال جديدة للملكية، مثل الملكية الفكرية والملكية الصناعية. وقد طرح ذلك تحديات جديدة على الفقه الإسلامي في تحديد أحكام التعامل بهذه الأنواع من الملكية. وأدى التطور المالي إلى ظهور منتجات مالية معقدة، مثل المشتقات المالية والسندات. وقد أثار ذلك تساؤلات حول مدى توافق هذه المنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بحظر الربا والمضاربة. وأصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من الحياة المعاصرة، وقد طرحت تحديات جديدة على الفقه الإسلامي، مثل تحديد أحكام البيع والشراء عبر الإنترنت، وحماية المستهلك في هذا النوع من التجارة.^(٣)

وبالرجوع إلى الأصول، يلجأ الفقهاء إلى القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لاستنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بالمال والمعاملات المالية. ويستخدم الفقهاء القياس لاستنباط أحكام جديدة لم ترد

(١) الراوي، عبد الله، العملات الورقية - تحليل اقتصادي، دمشق - دار الفكر، (٢٠١٨): ٢٩.

(٢) السلمي، مازن، النقود الإلكترونية وتطبيقاتها في الاقتصاد، جدة - دار النشر، (٢٠١٦): ٧٨.

(٣) العساف، عبد الله، النقود في الشريعة الإسلامية، الرياض - دار الوطن، (٢٠٠٤): ٥٣.

نصوص صريحة فيها، وذلك بمقارنتها بأحكام أخرى مشابهة. ويعتبر الفقهاء المصالح المرسله من الأدوات المهمة في استنباط الأحكام الشرعية، حيث يسعون إلى تحقيق المصلحة العامة وحفظها.^(١)

وإن اجتهاد العلماء المعاصرين: يلعب العلماء المعاصرون دوراً هاماً في اجتهاد المسائل الفقهية المعاصرة، وذلك من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على هذه المسائل.^(٢)

ويواجه الفقه الإسلامي تحديات كبيرة في مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة، إذ يصعب على الفقه الإسلامي مواكبة سرعة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. وتزداد تعقيد المعاملات المالية، مما يجعل من الصعب تطبيق الأحكام الشرعية عليها. وتختلف الآراء الفقهية حول العديد من المسائل المتعلقة بالمال والمعاملات المالية، مما يزيد من حيرة الممارسين.^(٣)

مما يوجب على الفقهاء مواصلة تطوير الفقه الإسلامي، وذلك من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على هذه المسائل. كما يجب تعزيز التعاون بين الفقهاء والاقتصاديين لتطوير حلول شرعية واقعية للمسائل الاقتصادية المعاصرة. إضافة إلى توعية المجتمع بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال والمعاملات المالية، وذلك لضمان تطبيقها في الحياة العملية.^(٤)

وخلاصة القول: تعتبر دراسة تطور مفهوم النقود في الفقه الإسلامي من الموضوعات الهامة التي تستحق البحث والدراسة، حيث تساهم هذه الدراسة في فهم أعمق للعلاقة بين الشريعة الإسلامية والاقتصاد، وتساعد في وضع حلول شرعية واقعية للتحديات الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الثاني: الوظائف الأساسية للنقود في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود

النقود أداة أساسية في الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وتؤدي عدة وظائف اقتصادية أساسية تساهم في تسهيل الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر النقود وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتسهيل التبادلات

(١) الصادق، محمد، أحكام النقود في الفقه الإسلامي، الكويت - مكتبة العبيكان، (٢٠٠٣): ٦٢.

(٢) الفاضل، عبد الحميد، فقه النقود - دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظم الوضعية، بيروت - دار النهضة العربية، (٢٠٠٩): ٣٥.

(٣) الحبيب، سعد، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي، الكويت - دار البشائر، (٢٠١٢): ٨٧.

(٤) التميمي، عبد الله، النقود الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، الرياض - مكتبة الملك فهد الوطنية، (٢٠١٠): ٩٠.

التجارية. وهي حجر الزاوية في أي نظام اقتصادي، فهي أكثر من مجرد وسيلة للدفع؛ بل تلعب أدواراً حيوية في تسهيل المعاملات التجارية وتنظيم الاقتصاد.^(١) وسنتناول في هذا المطلب تحليلاً للوظائف الاقتصادية الأساسية للنقد، وهي:

١. وحدة الحساب (Unit of Account):

وهي الوحدة القياسية التي تستخدم لتحديد قيمة السلع والخدمات. وتمكن وحدة الحساب من مقارنة قيمة منتجات مختلفة، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتوفر أساساً موحدًا لتسعير السلع والخدمات. وتستخدم في حساب المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. مثال: الدينار، الدولار، اليورو هي أمثلة على وحدات الحساب.^(٢)

٢. مخزن للقيمة (Store of Value):

وهي قدرة النقود على الاحتفاظ بقيمتها الشرائية بمرور الوقت. وتسمح للأفراد والشركات بتأجيل الاستهلاك إلى وقت لاحق، مما يشجع على الادخار والاستثمار. ويمكن استخدام النقود كوسيلة للتبادل في المستقبل، مما يزيد من الثقة في النظام الاقتصادي. ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تآكل قيمة النقود بمرور الوقت. ويساهم الاستقرار في الحفاظ على قيمة النقود.^(٣)

٣. وسيلة للتبادل (Medium of Exchange):

وهي الوسيلة التي تستخدم لتسهيل عمليات البيع والشراء. وتسمح للناس بالتخصص في إنتاج سلع وخدمات محددة وتبادلها مع الآخرين. وتزيد من كفاءة الاقتصاد من خلال تقليل تكاليف المعاملات. ويجب أن يكون الجميع على استعداد لقبول النقود كوسيلة للدفع. ويجب أن تكون النقود قابلة للقسمة إلى وحدات أصغر. ويجب أن تكون النقود سهلة الحمل والنقل.^(٤)

(١) الغنيمان، عبد الله، النقود في الإسلام - دراسة فقهية تطبيقية، القاهرة - جامعة الأزهر، (٢٠١٥): ٨٥.

(٢) السلمي، محمد، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢٠١٦): ٣٥.

(٣) الحارثي، أحمد، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تأصيلية، مكة - جامعة أم القرى، (٢٠١٧): ٤٨.

(٤) البليهي، عبد العزيز، أحكام النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تحليلية، جدة - جامعة الملك عبد العزيز، (٢٠١٨): ٢٢.

العلاقة بين الوظائف الثلاث:

ترتبط هذه الوظائف الثلاث ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. فعندما تفقد النقود قدرتها على الاحتفاظ بقيمتها (كمخزن للقيمة)، تفقد أيضاً فعاليتها كوسيلة للتبادل ووحدة حساب. وبالمثل، إذا لم تكن النقود مقبولة كوسيلة للتبادل، فلن تعمل كوسيلة لتخزين القيمة أو كقيمة مرجعية.^(١)

وخلاصة القول: تلعب النقود دوراً حاسماً في الاقتصاد، وتساهم في تسهيل المعاملات التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي. وإن الوظائف الاقتصادية للنقود تُعتبر ضرورية لاستقرار الاقتصاد وتسهيل العمليات التجارية. إذ توفر النقود معياراً موحدًا للقيمة، وتمكن من تخزين الثروة، وتُبسط عمليات التبادل. وتُمثل هذه الوظائف أساسيات في النظام المالي الحديث، وتعزز من قدرة الأفراد والشركات على التخطيط والإدارة المالية بكفاءة. ومع ذلك، تواجه النقود تحديات جديدة في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

المطلب الثاني: الوظائف الاقتصادية للنقود في الفقه الإسلامي

تعتبر النقود حجر الزاوية في أي نظام اقتصادي، وقد تطورت مفاهيمها وأشكالها عبر التاريخ. في الفقه الإسلامي، حظيت النقود باهتمام كبير، حيث ربطها الفقهاء بأحكام شرعية عديدة، مثل البيع والشراء والربا والزكاة. في هذا التحليل، سنناقش كيف يتوافق الفقه الإسلامي مع الوظائف الاقتصادية التقليدية للنقود، مع التركيز على النصوص الفقهية التي تتحدث عن هذه الوظائف.^(٢)

أولاً: التوافق بين الفقه الإسلامي والوظائف الاقتصادية التقليدية للنقود:

١. **وحدة الحساب:** يتفق الفقه الإسلامي تماماً مع مفهوم النقود كوحدة قياس للقيمة. فقد حدد الفقهاء أنواعاً من النقود كالذهب والفضة، واعتبروها معياراً لتحديد قيمة السلع والخدمات. وقد وردت نصوص كثيرة في القرآن والسنة تشير إلى استخدام النقود كوسيلة للتقييم والمقارنة. واستخدم المسلمون عبر التاريخ النقود كوحدة حساب في مختلف المعاملات التجارية.^(٣)

٢. **مخزن للقيمة:** يعترف الفقه الإسلامي بقدرة النقود على الاحتفاظ بقيمتها بمرور الوقت، وهذا واضح في أحكام الزكاة التي تشترط مرور الحول على المال لوجوب الزكاة. وتشير العديد من الأحاديث النبوية

(١) الحربي، فهد، النقود في الإسلام - دراسة تاريخية وفقهية، الدمام - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، (٢٠١٩): ١٨.

(٢) الجابر، عبد الله، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة، الرياض - جامعة الملك سعود، (٢٠٢٠): ٤٣.

(٣) البار، عبد الله، النقود - مفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي، القاهرة - دار الفكر، (٢٠٠٧): ٥٣.

إلى أهمية حفظ المال وتنميته، مما يدل على الاعتراف بقيمة النقود كوسيلة لتخزين الثروة. وقد شجع الإسلام على الادخار والاستثمار، مما يعني الاعتراف بقدرة النقود على الحفاظ على قيمتها.^(١)

٣. وسيلة للتبادل: يعتبر الفقه الإسلامي التجارة والبيع والشراء من المعاملات المشروعة، مما يدل على اعترافه بالنقود كوسيلة لتسهيل التبادل. وقد وردت آيات قرآنية وأحاديث نبوية تشجع على التجارة الحلال وتبيح البيع والشراء بالنقود. واستخدم المسلمون النقود منذ القدم كوسيلة لتبادل السلع والخدمات.^(٢)

ثانياً: تحليل النصوص الفقهية

تتضمن آيات قرآنية كثيرة أحكاماً تتعلق بالمال والمعاملات المالية، مثل آيات الزكاة والربا والبيع والشراء. كما تضمنت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً تفصيلية حول التعامل بالمال، مثل أحكام البيع بالتقسيط والرهن وغيرها. وقد اجتهد الفقهاء المسلمون في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بالمال، ووضعوا قواعد تفصيلية حول مختلف المعاملات المالية.^(٣)

وخلاصة القول: يتوافق الفقه الإسلامي بشكل عام مع الوظائف الاقتصادية التقليدية للنقود، حيث يعترف بأهمية النقود كوحدة حساب ومخزن للقيمة ووسيلة للتبادل. ومع ذلك، فإن التطورات الاقتصادية الحديثة تفرض تحديات جديدة على الفقهاء، وتتطلب منهم اجتهاداً مستمراً لتكييف الأحكام الشرعية مع الواقع المعاصر.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والفقهية

على الرغم من أن النقود الورقية كانت لوقت طويل الوسيلة الأساسية للتبادل في الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها بدأت تواجه تحديات متزايدة مع تطور التكنولوجيا والأنظمة المالية. من أبرز هذه التحديات:

(١) المحيسني، عبد الرحمن، العملات والأوراق النقدية في الإسلام، جدة - دار المنار، (٢٠٠٨): ٢٢.
(٢) المطيري، سالم، العملات والأوراق النقدية في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢٠٢١): ٨٢.
(٣) الغانم، ناصر، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تحليلية للأحكام الشرعية، الكويت - جامعة الكويت، (٢٠٢٢): ١٩.

(١) **التضخم:** يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة النقود الورقية بمرور الوقت، مما يقلل من قدرتها على الاحتفاظ بقيمتها كـ "مخزن للقيمة". وهذا يتعارض مع مبدأ الاستقرار المالي الذي تحث عليه الشريعة الإسلامية.^(١)

(٢) **سهولة التزوير:** يسهل تزوير النقود الورقية، مما يهدد ثقة الناس بالنظام النقدي ويؤثر على المعاملات التجارية.

(٣) **التكلفة العالية للإنتاج والتداول:** تتطلب طباعة وتوزيع النقود الورقية تكاليف كبيرة، كما أنها غير فعالة من حيث الوقت والجهد.

(٤) **صعوبة التعامل معها في المعاملات الكبيرة:** يصبح التعامل مع النقود الورقية صعباً في المعاملات الكبيرة، مما يزيد من خطر الخطأ والسرقة.^(٢)

ومع ظهور النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، برزت العديد من الأسئلة الفقهية حول مدى مشروعيتها وحكم التعامل بها. يمكن تلخيص أهم هذه الأسئلة في النقاط التالية:

طبيعة النقود الإلكترونية والعملات الرقمية: هل تعتبر هذه الأنواع من النقود "نقوداً" بالمعنى الشرعي؟ وما هي الشروط التي يجب توافرها لاعتبارها كذلك؟

حكم التداول بها: هل يجوز التداول بالنقود الإلكترونية والعملات الرقمية؟ وما هي الشروط الواجب توافرها لجواز ذلك؟

حكم المضاربة فيها: هل يجوز المضاربة في هذه العملات؟ وما هي المخاطر الفقهية المرتبطة بذلك؟

حكم الربا فيها: هل ينطبق حكم الربا على المعاملات التي تتم باستخدام هذه العملات؟^(٣)

إلا أنه يصعب على الفقهاء مواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعل من الصعب وضع أحكام شرعية ثابتة. إذ تتميز المعاملات المالية الحديثة بالتعقيد، مما يجعل من الصعب

(١) الشمري، عبد الرحمن، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة، الرياض - جامعة الملك فيصل، (٢٠٢٣): ١٠.

(٢) العثمان، سعود، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تاريخية وفقهية، جدة - جامعة الملك عبد العزيز، (٢٠٢٤): ٤٨.

(٣) الفقيه، صالح، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة في الأحكام الشرعية، مجلة الفقه الإسلامي، ٣٢(١)، (٢٠١٥) ٤٥ - ٦٨.

تطبيق الأحكام الشرعية عليها. وتختلف الآراء الفقهية حول العديد من المسائل المتعلقة بالنقود الإلكترونية والعملات الرقمية، مما يزيد من حيرة الممارسين.^(١)

وخلاصة القول: تواجه النقود الورقية تحديات متزايدة، بينما تثير النقود الإلكترونية والعملات الرقمية أسئلة فقهية جديدة. يتطلب التعامل مع هذه التطورات دراسة متعمقة للأحكام الشرعية وتكييفها مع الواقع المعاصر. يجب على الفقهاء والاقتصاديين والمختصين في الشريعة الإسلامية التعاون لتطوير حلول شرعية واقعية تواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية.

المطلب الرابع: الحلول الفقهية المعاصرة

لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم النقود، وخاصة مع ظهور النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، قدم الفقهاء المعاصرون مجموعة من الحلول والآراء التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. **التأصيل الشرعي:** سعى الفقهاء إلى تأصيل أحكام شرعية جديدة تتناسب مع هذه التطورات، وذلك بالرجوع إلى مصادر الشريعة الأساسية (القرآن والسنة) واستنباط القواعد الكلية منها.^(٢)

٢. **الاجتهاد الجماعي:** شجع الفقهاء على الحوار والاجتهاد الجماعي بين العلماء من مختلف التخصصات (فقه، اقتصاد، تكنولوجيا) للتوصل إلى حلول توافقية.^(٣)

٣. **المرونة في التطبيق:** أكد الفقهاء على أهمية المرونة في تطبيق الأحكام الشرعية، بحيث تتناسب مع ظروف الزمان والمكان والتطور التكنولوجي.^(٤)

٤. **التركيز على المقاصد الشرعية:** ركز الفقهاء على تحقيق المقاصد الشرعية الكلية، مثل حفظ المال والنفوس والعقل والدين، عند إصدار الأحكام المتعلقة بالنقود الحديثة.

٥. **التعاون مع المختصين:** شدد الفقهاء على أهمية التعاون مع المختصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية لفهم طبيعة هذه التطورات وتأثيراتها.^(٥)

(١) العتيبي، فهد، أحكام النقود في الإسلام - نظرة فقهية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٨(٢)، (٢٠١٦) ١٠١-١٢٠.
(٢) الجابري، عبد الله، النقود في الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة، مجلة الفقه المعاصر، ٣٥(٣)، (٢٠١٧) ٧٨-٩٥.
(٣) الناصر، خالد، النقود في الإسلام - مفهوماً وأحكاماً، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٤٠(٤)، (٢٠١٨) ١١٢-١٣٠.

(٤) السعدي، أحمد، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات الإسلامية، ٢٧(١)، (٢٠١٩) ٨٩-١٠٦.

(٥) الحسن، محمد، النقود في الفقه الإسلامي - نظرة تحليلية، مجلة الفقه والأصول، ٣٠(٢)، (٢٠٢٠) ٦٧-٨٤.

التحديات المستقبلية

رغم الجهود التي يبذلها الفقهاء المعاصرون، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجههم في مواكبة تطور النقود، منها:

١. سرعة التطور التكنولوجي: يصعب على الفقهاء مواكبة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.

٢. تعقيد المعاملات المالية: تزداد تعقيد المعاملات المالية الحديثة، مما يجعل من الصعب تطبيق الأحكام الشرعية عليها.

٣. الاختلاف في الآراء الفقهية: تختلف الآراء الفقهية حول العديد من المسائل المتعلقة بالنقود الحديثة، مما يزيد من حيرة الممارسين.^(١)

وخلاصة القول: إن موضوع النقود في الفقه الإسلامي هو موضوع حيوي ومتجدد، ويتطلب من الفقهاء والعلماء والمختصين بذل المزيد من الجهد والتعاون لتطوير حلول شرعية تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: آراء علماء المسلمين في حكم التعامل بها، مع أدلتهم، ومناقشتها

المطلب الأول: آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين حول النقود

أولاً: الفقهاء القدامى

تطرق الفقهاء القدامى إلى مسألة النقود بشكل موسع، وربطوها بأحكام شرعية عديدة مثل البيع والشراء والربا والزكاة. وقد ركزوا بشكل أساسي على النقود المعدنية (الذهب والفضة)، والتي كانت السائدة في ذلك الوقت.^(٢)

وقد اتفق الفقهاء على أن النقود المعدنية هي وسيلة شرعية للتبادل، وأنها ضرورية لحياة الناس. وحددوا أنواع النقود المعدنية الصحيحة، وشروط قبولها في المعاملات. ووضعوا أحكاماً تفصيلية للعديد

(١) العجمي، يوسف، النقود وأحكامها في الشريعة الإسلامية، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٥(٣)، (٢٠٢١) ٥٤-٧٢.

(٢) السلمي، علي، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تأصيلية، مجلة الشريعة والفقه، ٣٢(٤)، (٢٠٢٢) ٩٨-١١٥.

من المعاملات النقدية، مثل البيع والشراء بالآجل، والرهن، والضمان. وحذروا من الربا في المعاملات النقدية، ووضحوا صورته وأنواعه. وحددوا نصاب الزكاة في النقود، وشروط وجوبها.^(١)

وتمحورت أحكام الزكاة والربا في الفقه الكلاسيكي حول الذهب والفضة، حيث تم تحديد النصاب والأحكام المتعلقة بهما بناءً على الأوزان والمعايير المتعارف عليها. كما أقر الفقهاء باستخدام سلع أخرى كوسيلة للتبادل، شريطة أن تكون مقبولة بشكل عام في المجتمع. ولكنهم أكدوا على ضرورة توافر شروط معينة مثل الاستدامة، والقيمة المستقرة، والقبول العام. وكانت المقايضة (تبادل السلع والخدمات مباشرة) منتشرة قبل انتشار النقود. الفقهاء ناقشوا عيوبها مثل الحاجة إلى توافر توافق في المصالح بين الطرفين، وقيود النقل والتخزين، مما أدى إلى تعزيز قبول الذهب والفضة كنقود.^(٢)

ثانياً: آراء الفقهاء المعاصرين حول النقود الورقية والإلكترونية

مع تطور الأنظمة النقدية وظهور النقود الورقية والإلكترونية، واجه الفقهاء المعاصرون تحديات جديدة، وتنوعت آراؤهم حول هذه المسائل، ومع أن أغلبية الفقهاء يرون جواز التعامل بالنقود الورقية، بشرط أن تكون صادرة عن سلطة شرعية وأن تكون لها قيمة ثابتة. إلا أن بعضهم وضع شروطاً إضافية، مثل أن يكون للنقود الورقية غطاء من الذهب أو الفضة. وتباينت آراء الفقهاء حول هذه المسائل، فمنهم من يرى جواز التعامل بها بشرط توافر شروط معينة، ومنهم من يحرم التعامل بها.^(٣) ومن الشروط التي وضعها بعض الفقهاء لجواز التعامل بالعملات الرقمية:

(١) أن تكون مستقرة القيمة وغير قابلة للتضخم.

(٢) أن لا ترتبط بعقود مبادلة أو مشتقات مالية محرمة.

(٣) أن يكون هناك غطاء حقيقي لهذه العملات.^(٤)

(١) الراشدي، فيصل، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي - نظرة معاصرة، مجلة الدراسات الفقهية، ٤١(٢)، (٢٠٢٤) ١١٠-١٢٨.

(٢) العتيبي، عبد الله، أحكام النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية، الرياض - مكتبة العبيكان، (٢٠١٣): ٣٢.

(٣) الناصري، عبد الله، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة، دمشق - دار الفكر، (٢٠١٤): ٦٢.

(٤) الراشد، خالد، النقود في الاقتصاد الإسلامي، عمان - دار الأمل، (٢٠١١): ٣٨.

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه الفقهاء المعاصرين:

(١) سرعة التطور التكنولوجي: يصعب على الفقهاء مواكبة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.

(٢) تعقيد المعاملات المالية: تزداد تعقيد المعاملات المالية الحديثة، مما يجعل من الصعب تطبيق الأحكام الشرعية عليها.

(٣) الاختلاف في الآراء الفقهية: تختلف الآراء الفقهية حول العديد من المسائل المتعلقة بالنقود الحديثة، مما يزيد من حيرة الممارسين.^(١)

وخلاصة القول: تطورت آراء الفقهاء حول النقود عبر العصور، من التركيز على النقود المعدنية إلى مواجهة تحديات النقود الورقية والإلكترونية. ورغم التنوع في الآراء، إلا أن الفقهاء يسعون جميعاً إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الواقع المعاصر، مع مراعاة المقاصد الشرعية وحفظ مصالح المسلمين.

المطلب الثاني: أدلة الفقهاء في حكم التعامل بالنقود

استخدمت النقود المعدنية (الذهب والفضة) كوسيلة للتبادل والاحتفاظ بالقيمة منذ العصور الإسلامية المبكرة. الأدلة الشرعية لهذا الاستخدام تأتي من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث تم ذكر الذهب والفضة كوسيلة للمبادلات التجارية ومقياس للزكاة. وإن مسألة التعامل بالنقود هي من المسائل الفقهية التي تم بحثها وتناولها بشكل مستفيض من قبل الفقهاء عبر العصور، وقد تباينت آراء الفقهاء حول حكم التعامل بالنقود، وذلك تبعاً لاختلاف المدارس الفقهية وتنوع الأدلة التي استندوا إليها.^(٢)

وقد استند الفقهاء في حكمهم على التعامل بالنقود إلى مجموعة من الأدلة الشرعية، إلا أنه لم يرد في القرآن الكريم نص صريح يحرم التعامل بالنقود، بل جاءت نصوص تشير إلى المعاملات المالية بشكل عام، مثل آيات البيع والشراء والربا. كما أن بعض الفقهاء استدلوا بآيات تحرم الربا والغرر والميسر، واعتبروا أن بعض أنواع التعامل بالنقود قد تندرج تحت هذه المحرمات. وقد وردت أحاديث صحيحة تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعامل بالنقود ويشترى ويبيع بها، مما يدل على جواز التعامل بها. كما

(١) السعدي، أحمد، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات الإسلامية، ٢٧(١)، (٢٠١٩) ٨٩-١٠٦.

(٢) الناصري، عبد الله، النقود في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة، دمشق - دار الفكر، (٢٠١٤): ٧٣.

استدل بعض الفقهاء بأحاديث تحذر من بعض أنواع المعاملات المالية التي قد تشبه الربا أو الغرر، واعتبروا أن هذه الأحاديث تشمل بعض أنواع التعامل بالنقد.

ولم يرد إجماع صريح على تحريم التعامل بالنقد، بل الإجماع هو على جواز التعامل بالنقد بشرط أن يكون خاليًا من المحرمات الشرعية. كما استخدم الفقهاء القياس في استنباط أحكام جديدة تتعلق بالتعامل بالنقد، وذلك بالقياس على أحكام أصلية وردت في القرآن والسنة. واعتبر بعض الفقهاء العرف والعادة دليلًا على جواز التعامل بالنقد، وذلك لأن العرف والعادة قد يكونان دليلًا على فهم السلف الصالح لهذه المسألة. وقد اعتمد الفقهاء على مفهوم "المصالح المرسلات"، حيث يتم قبول الوسائل التي تحقق مصلحة عامة للمجتمع وتسهل المعاملات، طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الشريعة. وإن آيات البيع والشراء، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) وآيات الإذن في التجارة مثل قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣). فهذه الآية تشير صراحة إلى الذهب والفضة كوسائل ذات قيمة مالية.

فالأدلة الشرعية من القرآن الكريم تقدم توجيهات واضحة حول استخدام الذهب والفضة كأموال معتمدة. وهذه الأدلة تُظهر اعترافًا تاريخيًا ودينيًا بهذه المعادن كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل.

وخلاصة القول: إن الأدلة الشرعية المتعلقة بالنقد المعدنية مستندة إلى نصوص دينية مباشرة، مما يعطيها قوة كبيرة. ومع ذلك، فإن النقود الورقية والإلكترونية تعتمد على الاجتهاد والتأويل، مستندة إلى مبادئ الشريعة مثل المصلحة العامة والقبول العام. بينما تُظهر الأدلة الحديثة مرونة في الشريعة الإسلامية، فإنها قد تكون محل جدل بين الفقهاء حول مدى قوة وشرعية استخدامها. وإن مسألة حكم التعامل بالنقد هي مسألة فقهية معقدة تتطلب دراسة متعمقة للنصوص الشرعية وفهمًا عميقًا للمبادئ الإسلامية. وعلى المسلم أن يستشير أهل العلم والاختصاص في هذه المسألة لاتخاذ القرار المناسب في معاملاته المالية.^(٤)

(١) سورة البقرة - ٢٧٥،

(٢) سورة النساء - ٢٩،

(٣) سورة التوبة - ٣٤،

(٤) الجهني، عبد الرحمن، النقود الرقمية - التطبيقات الشرعية، مكة - دار السلام، (٢٠٢٤): ٥٨.

المبحث الرابع: الأحكام الشرعية المتعلقة بالعملات الرقمية

المطلب الأول: مناهج الفقهاء المعاصرين في الاستثمار بالعملات الرقمية

شهد عالم النقود تحولات جذرية بظهور النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، مما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الفقهية. إذ تعتبر العملات الرقمية ظاهرة جديدة نسبياً، مما يجعلها محل اهتمام ونقاش مستمر بين الفقهاء والعلماء. نظراً لطبيعتها المعقدة وتطورها السريع، فإن الأدلة الشرعية المتعلقة بها ليست مباشرة ولا قطعية، بل تتطلب اجتهاداً وتفسيراً للوصول إلى أحكام شرعية واضحة، وقد تباينت آراء الفقهاء المعاصرين حول هذه الظاهرة، حيث حاول كل منهم تكييف الأحكام الشرعية مع هذه التطورات التكنولوجية. فمن مجوّز للتعامل بها، ومن مانع له،^(١) وكل له منهجه الفقهي تجاه هذه النقود الحديثة، وعلى النحو الآتي:

١. **المنهج التقليدي:** يعتمد هذا المنهج على النصوص الشرعية الصريحة، ويحاول تكييفها مع الواقع المعاصر. يرى أصحاب هذا المنهج أن العملات الرقمية لا تخرج عن كونها نوعاً من النقود، وبالتالي تخضع للأحكام الشرعية العامة المتعلقة بالنقود.^(٢)

٢. **المنهج المقاصدي:** يركز هذا المنهج على تحقيق المقاصد الشرعية الكلية، مثل حفظ المال والنفس والعقل والدين. يرى أصحاب هذا المنهج أن الحكم على العملات الرقمية يجب أن يكون بناءً على مدى مساهمتها في تحقيق هذه المقاصد.^(٣)

٣. **المنهج الواقعي:** يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع المعاصر والتطورات التكنولوجية، ويحاول وضع أحكام شرعية تتناسب مع هذا الواقع. يرى أصحاب هذا المنهج أن الأحكام الشرعية يجب أن تكون مرنة وقابلة للتطوير.^(٤)

(١) السعيد، حمد، النقود الرقمية والتكنولوجيا المالية، دبي - دار الحكمة، (٢٠١٧): ٦٢.

(٢) العجمي، فهد، النقود الإلكترونية والتمويل الإسلامي، الكويت - دار البيان، (٢٠١٨): ٥٢.

(٣) الصالحي، محمود، النقود الإلكترونية والتحويلات الاقتصادية، عمان - دار النشر، (٢٠١٩): ٦٨.

(٤) الشمري، سالم، النقود الإلكترونية - الابتكار والتحديات، الرياض - مكتبة الملك فهد، (٢٠٢٠): ١٩.

فأما **المجمع الفقهي الإسلامي**: فقد أصدر المجمع الفقهي الإسلامي فتاوى تشدد على ضرورة توافر شروط معينة لجواز التعامل بالعملات الرقمية، مثل الاستقرار في القيمة، وعدم الارتباط بالمحرمات الشرعية.^(١)

وأما **مجلس الفقه الإسلامي**: فقد أصدر مجلس الفقه الإسلامي فتاوى مشابهة، وأكد على أهمية الرقابة الشرعية على هذه المعاملات.^(٢)

وأما غيرهما من المؤسسات: أصدرت العديد من المؤسسات الفقهية الأخرى فتاوى متنوعة، تعكس التنوع في الرؤى الفقهية حول هذه المسألة.^(٣)

وإنّ أبرز النقاط التي تتضمنها هذه الفتاوى:

- (١) **جواز التعامل**: أفتى بعض الفقهاء بجواز التعامل بالعملات الرقمية بشرط توافر شروط معينة.
- (٢) **تحريم التعامل**: أفتى بعض الفقهاء بتحريم التعامل بالعملات الرقمية لعدم وجود غطاء ذهبي أو فضي لها، أو لارتباطها بمحرمات شرعية.
- (٣) **التحفظ**: أبدى بعض الفقهاء تحفظاً على التعامل بالعملات الرقمية، ودعوا إلى مزيد من الدراسة والبحث.^(٤)

أسباب التنوع في الفتاوى:

١. **تعقيد المسألة**: تعتبر مسألة العملات الرقمية مسألة معقدة تتطلب دراسة متعمقة في مختلف المجالات.
٢. **سرعة التطور**: تتطور تقنيات العملات الرقمية بسرعة كبيرة، مما يصعب على الفقهاء مواكبتها.
٣. **الاختلاف في المنهج**: يختلف الفقهاء في منهجهم في استنباط الأحكام الشرعية، مما يؤدي إلى اختلاف في الآراء.^(٥)

(١) الناصر، خالد، النقود الرقمية والاقتصاد الإسلامي، القاهرة - مكتبة الأنجلو، (٢٠٢١): ٥١.
 (٢) الكبلي، عبد الله، النقود الإلكترونية والتقنيات المالية، دبي - دار الكتاب، (٢٠٢٢): ٥٩.
 (٣) العتيبي، فهد، النقود الرقمية في الاقتصاد الحديث، الرياض - دار النشر، (٢٠٢٣): ٨٧.
 (٤) الشمري، ناصر، النقود الإلكترونية والتحديات المعاصرة، جدة - دار الحكمة، (٢٠٢٣): ٥١.
 (٥) الجهني، عبد الرحمن، النقود الرقمية - التطبيقات الشرعية، مكة - دار السلام، (٢٠٢٤): ٣٩.

المطلب الثاني: مناقشة الأدلة

يستند المجوزون للتعامل بهذه العملات إلى الأدلة الشرعية الرئيسية المتعلقة بالنقود نفسها، وتستند معظم الأحكام المتعلقة بالعملات الرقمية إلى العموميات الواردة في القرآن والسنة، مثل أحكام البيع والشراء، والربا، والحرام والمباح. وفي الوقت نفسه، فإنه لا توجد آيات أو أحاديث صريحة تتحدث عن العملات الرقمية، مما يستدعي الاجتهاد في تطبيق القواعد العامة على هذه الحالات الجديدة.^(١)

ويرى بعض الفقهاء أن التعامل بالعملات الرقمية أصبح ضرورة في بعض الحالات، مما يبيح التعامل بها. ويستدل البعض بالمصالح المرسلّة، مثل تسهيل المعاملات التجارية، لتبرير التعامل بالعملات الرقمية. ويقسب البعض بين العملات الرقمية والنقود التقليدية، ويستدلون بالأحكام المتعلقة بالنقود التقليدية على العملات الرقمية. وإن عدم وجود إجماع حتى الآن بين الفقهاء على حكم التعامل بالعملات الرقمية، يترك المجال للخلاف والاجتهاد.^(٢)

نقاط القوة والضعف في هذا الاستدلال: فأما نقاط القوة فتوفر العموميات الشرعية إطاراً عاماً لتحليل هذه المسألة. وتتيح الاجتهاد والمرونة في تطبيق الأحكام الشرعية على الواقع المتغير.^(٣)

وأما نقاط الضعف فتتمثل في غياب الأدلة التفصيلية يجعل الأحكام مبنية على القياس والاستنباط. كما أن الاختلاف في الآراء بين الفقهاء يزيد من التعقيد. كما يصعب مواكبة التطورات السريعة في عالم العملات الرقمية.^(٤)

الشروط التي يجب توافرها لجواز التعامل بالعملات الرقمية:

- (١) الاستقرار: يجب أن تكون قيمة العملة مستقرة وغير متقلبة بشكل كبير.
- (٢) الغطاء: يجب أن يكون هناك غطاء حقيقي لهذه العملة، سواء كان ذهباً أو فضة أو أصولاً أخرى.
- (٣) عدم الارتباط بالمحرمات: يجب ألا تكون العملة مرتبطة بأي نشاط محرم شرعاً، مثل القمار أو الربا.
- (٤) الوضوح في المعاملات: يجب أن تكون شروط المعاملات واضحة وغير مبهمّة.^(٥)

(١) العتيبي، خالد، العملات المشفرة - الابتكار والتحديات، الرياض - دار النشر، (٢٠١٨): ٢٩.

(٢) البلوشي، سعيد، العملات الرقمية في الفقه الإسلامي، دبي - دار الكتاب، (٢٠١٩): ٥٤.

(٣) الشافعي، حسن، العملات المشفرة وأثرها على الاقتصاد، القاهرة - مكتبة الأنجلو، (٢٠٢٠): ٦٦.

(٤) الفقي، علي، العملات الرقمية - تحليل اقتصادي وشرعي، عمان - دار النشر، (٢٠٢١): ٨٢.

(٥) العمري، محمد، العملات المشفرة في التشريع الإسلامي، بيروت - دار الساق، (٢٠٢١): ٩٤.

وخلاصة الأمر: تعتبر مسألة التعامل بالعملات الرقمية من المسائل المعاصرة التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع تام بين الفقهاء، إلا أن هناك اتجاهاً عاماً نحو قبول التعامل بها بشرط توافر شروط معينة. لذلك يجب الاستمرار في البحث والدراسة: يجب على الفقهاء والعلماء الاستمرار في البحث والدراسة لتطوير فهم أعمق لهذه المسألة. كما ينبغي تعزيز التعاون بين الفقهاء والاقتصاديين والمختصين في التكنولوجيا المالية لتطوير حلول شرعية واقعية. مع التركيز على تحقيق المقاصد الشرعية الكلية، مثل حفظ المال والنفس والعقل والدين، عند إصدار الأحكام المتعلقة بالعملات الرقمية. إضافة إلى تحديث الأحكام الشرعية بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية^(١).

المطلب الثالث: مواقف الفقهاء المعاصرين تجاه النقود الإلكترونية والعملات الرقمية

أولاً: النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية تُشير إلى الأموال التي تُستخدم في التعاملات عبر الإنترنت أو من خلال البطاقات الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان والخصم. الفقهاء المعاصرون تعاملوا مع هذه التطورات بحذر واهتمام، نظراً للتغيرات السريعة في النظام المالي العالمي. وتشير المواقف الفقهية إلى ما يلي:

١. **القبول المشروط:** غالبية الفقهاء المعاصرين يقبلون النقود الإلكترونية كوسيلة للتبادل، بشرط توافر ضمانات الأمان والشفافية، والامتثال للقوانين المالية المعمول بها.^(٢)

٢. **الزكاة والربا:** تُعامل النقود الإلكترونية على أنها نقد خاضع لأحكام الزكاة، كما يجب الحذر من الوقوع في الربا، خاصة في المعاملات التي تنطوي على فوائد أو رسوم متأخرة.^(٣)

٣. **الرقابة والشفافية:** يشدد الفقهاء على ضرورة وجود رقابة مالية صارمة وشفافية لضمان عدم استخدام النقود الإلكترونية في عمليات غير مشروعة مثل غسل الأموال أو التمويل غير القانوني.^(٤)

(١) الزعابي، عبد الله، العملات المشفرة - بين الشرعية والمخاطر، الكويت - دار الفاروق، (٢٠٢٢): ١٩.

(٢) الناصري، عبد الرحمن، العملات الرقمية - تحديات وفرص، جدة - دار الفكر، (٢٠٢٣): ٩١.

(٣) التميمي، فهد، العملات المشفرة - الرؤية الشرعية، الرياض - مكتبة العبيكان، (٢٠٢٣): ٤٤.

(٤) المطيري، جابر، التقنيات المالية والعملات المشفرة، الدوحة - دار الثقافة، (٢٠٢٤): ٢٩.

ثانياً: العملات الرقمية

العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم تختلف عن النقود الإلكترونية التقليدية، إذ إنها تعتمد على تقنية البلوك تشين وتعتبر لامركزية، مما يعني أنها لا تخضع لرقابة جهة مركزية مثل الحكومات أو البنوك، ويمكن تلخيص المواقف الفقهية بالآتي:

١. **عدم الاستقرار والتقلبات:** العديد من الفقهاء يعبرون عن تحفظاتهم بشأن العملات الرقمية بسبب تقلباتها العالية وعدم استقرارها، مما يجعلها عرضة للمضاربة والمخاطر المالية.

٢. **القبول المحدود:** بعض الفقهاء يقبلون العملات الرقمية بشرط أن تكون مدعومة بأصول أو تعتمد على نظام مالي مستقر. لكن هذا الموقف لا يحظى بإجماع واسع.

٣. **المشروعية والرقابة:** يُشدد على ضرورة وجود رقابة وإشراف لضمان عدم استخدام العملات الرقمية في أنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال أو التهرب الضريبي.^(١)

ثالثاً: فتاوى المؤسسات الفقهية المعاصرة

المجامع الفقهية الإسلامية مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئات الإفتاء الوطنية قامت بإصدار العديد من الفتاوى التي تعالج قضايا النقود الإلكترونية والعملات الرقمية.^(٢)

١. مجمع الفقه الإسلامي الدولي:

أصدر المجمع العديد من الفتاوى التي تتعامل مع استخدام النقود الإلكترونية والرقمية. وبصفة عامة، يُقر المجمع بشرعية النقود الإلكترونية كوسيلة للتبادل، مع التشديد على ضرورة الامتنثال للضوابط الشرعية والقانونية. وبسبب تقلباتها العالية وعدم الاستقرار، مؤكداً على أهمية الرقابة وضمان الشفافية.^(٣)

(١) الهاشمي، أحمد، العملات الرقمية - رؤية اقتصادية، دبي - دار الشروق، (٢٠٢٤): ١١.

(٢) التميمي، فهد، العملات المشفرة - الرؤية الشرعية، الرياض - مكتبة العبيكان، (٢٠٢٣): ٤٠.

(٣) المطيري، جابر، التقنيات المالية والعملات المشفرة، الدوحة - دار الثقافة، (٢٠٢٤): ٣٩.

٢. هيئات الإفتاء الوطنية:

تختلف مواقف الهيئات الوطنية حسب الدول والقوانين المحلية. بعض الهيئات تصدر فتاوى تجيز استخدام العملات الرقمية بشرط أن تكون مغطاة بأصول أو أنظمة دعم موثوقة، بينما تحظر هيئات أخرى استخدامها نظراً للمخاطر المرتبطة بها.^(١)

وخلاصة القول: إن المواقف الفقهية الحديثة تجاه النقود الإلكترونية والعملات الرقمية تُظهر تبايناً في الآراء والفتاوى. هناك قبول واسع للنقود الإلكترونية كوسيلة للتبادل بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية، بينما تواجه العملات الرقمية تحفظات كبيرة بسبب المخاطر المالية وعدم الاستقرار. الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية الإسلامية والمؤسسات الوطنية تعكس هذا التباين، مع التشديد على ضرورة وجود رقابة مالية وقانونية لضمان الاستخدام المشروع لهذه الأدوات المالية.

المطلب الرابع: حلول وسطية

بعد عرض ما تقدم، من آراء وفتاوى وأدلة، يرى الباحث أنه يجب طرح عدد من الحلول الوسطية تخص الاستثمار بالعملات الرقمية؛ لكونها واقعا مفروضا، وهي منتشرة في كثير من البلدان العربية، ويمكن تلخيص هذه الحلول بما يلي:

١. الاعتراف بوجود العملات الرقمية: يجب الاعتراف بوجود العملات الرقمية كواقع اقتصادي، والعمل على تنظيمها وتطويرها لخدمة المجتمع.

٢. تحديد الشروط الشرعية: يمكن تحديد شروط شرعية للتعامل بالعملات الرقمية، مثل: أن تكون العملة مستقرة القيمة وغير قابلة للتضخم بشكل كبير. وأن يكون هناك غطاء حقيقي لهذه العملة، سواء كان ذهباً أو فضة أو أصولاً أخرى. وأن لا ترتبط العملة بأي نشاط محرم شرعاً، مثل القمار أو الربا. وأن تكون المعاملات التي تتم باستخدام هذه العملات شفافة وواضحة.

٣. التشجيع على الاستثمار في المشاريع الحقيقية: يمكن تشجيع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المشاريع الحقيقية التي تساهم في التنمية الاقتصادية، بدلاً من المضاربة في العملات الرقمية.

٤. تطوير منتجات مالية إسلامية: يمكن تطوير منتجات مالية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنافس المنتجات المالية التقليدية.

(١) الناصري، عبد الرحمن، العملات الرقمية - تحديات وفرص، جدة - دار الفكر، (٢٠٢٣): ٢٢.

٥. التعامل مع العملات الرقمية المستقرة: يمكن السماح بالتعامل بالعملات الرقمية المستقرة التي ترتبط بقيمتها بعملة تقليدية مستقرة، مثل الدولار الأمريكي.

٦. الصكوك الرقمية: يمكن تطوير صكوك رقمية تستند إلى أصول حقيقية، وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٧. إنشاء منصات التداول الشرعية: يمكن إنشاء منصات تداول للعملات الرقمية تخضع للرقابة الشرعية، وتضمن الشفافية والعدالة في المعاملات.

وخلاصة القول: إن مسألة التعامل بالعملات الرقمية تتطلب حكمة وتوازن في اتخاذ القرارات. يجب على الفقهاء والعلماء أن يعملوا معاً لتطوير حلول شرعية توازن بين الحفاظ على الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر. كما يجب على الحكومات والمؤسسات المالية أن تعمل على تنظيم هذا القطاع وتوفير بيئة آمنة للمستثمرين.

الخاتمة

تعتبر مسألة التعامل بالعملات الرقمية من القضايا المعاصرة التي تتطلب حلولاً توازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر. وفي ضوء التنوع في الآراء الفقهية، وتعدد الأدلة الشرعية المتعلقة بهذه المسألة، يمكن تقديم بعض التوصيات والحلول الوسطية. وبناء على ذلك يوصي الباحث بالتعمق في الدراسة والبحث، ويجب على الفقهاء والعلماء الاستمرار في البحث والدراسة لتعميق فهم طبيعة العملات الرقمية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل الوصول إلى أحكام شرعية أكثر دقة. كما يجب تعزيز التعاون بين الفقهاء والاقتصاديين والمختصين في التكنولوجيا المالية لتطوير حلول شرعية واقعية تتناسب مع متطلبات العصر. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من إصدار الأحكام الشرعية هو تحقيق المقاصد الشرعية الكلية، مثل حفظ المال والنفس والعقل والدين. إضافة إلى وضع ضوابط شرعية واضحة للتعامل بالعملات الرقمية، تضمن عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن للفقهاء أن يتدرجوا في فتواهم، بحيث يبيحوا التعامل بالعملات الرقمية في بعض الحالات ويحرموه في حالات أخرى، وذلك بناءً على الأدلة الشرعية والظروف المحيطة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. تبين من خلال الدراسة أنّ الآراء الفقهية المعاصرة في حكم التعامل بالبتكوين قد تباينت بين التحريم والإباحة المشروطة؛ إذ ذهب فريق من العلماء إلى تحريمه لما ينطوي عليه من غرر وجهالة في القيمة، وتقلبات حادة في الأسعار، فضلاً عن احتمالية استخدامه في معاملات محرمة كالمقامرة أو تببيض الأموال. بينما رأى فريق آخر جواز التعامل به بشروط محددة، باعتباره تطوراً مالياً حديثاً لا يخرج عن نطاق المباح إذا توفرت فيه الضوابط الشرعية.
٢. أظهرت النتائج أنّ اتفاقاً نسبياً بين العلماء قد وُجد حول ضرورة ضبط التعامل بالعملة الرقمية بضوابط شرعية واضحة، أبرزها: تحريم الربا، وتحقيق الشفافية في المعاملات، ومنع الغش والغرر، وصيانة الحقوق المالية للأفراد والمؤسسات.
٣. تبين أنّ العملات الرقمية، ومنها البتكوين، لا تزال تفتقر إلى توصيف فقهي دقيق موحد، إذ تتأرجح بين كونها نقداً، أو سلعة رقمية، أو أداة للاستثمار، مما يُبرز الحاجة إلى مزيد من الاجتهاد الجماعي لدراسة طبيعتها الفقهية والاقتصادية والاجتماعية.
٤. أظهرت الدراسة أنّ البتكوين يحمل خصائص مالية مركبة تجمع بين الإمكانات الاقتصادية الكبيرة من جهة، والمخاطر الشرعية والتنظيمية من جهة أخرى، مما يتطلب معالجة فقهية واقعية تراعي المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية في حفظ المال والنظام المالي العام.
٥. بينت النتائج أنّ غياب المرجعية الشرعية والتنظيمية الواضحة في كثير من الدول الإسلامية أسهم في تباين الفتاوى والاجتهادات، مما يبرز ضرورة وجود هيئات فقهية موحدة تشرف على ضبط التعاملات الرقمية وفق رؤية إسلامية معاصرة.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة إنشاء هيئات فقهية متخصصة في دراسة المعاملات المالية الرقمية، تضم فقهاء شرعيين، وخبراء اقتصاد، ومختصين في التكنولوجيا المالية، من أجل إصدار أحكام شرعية دقيقة تراعي الواقع الاقتصادي العالمي.

٢. تحديث الاجتهاد الفقهي المعاصر بما يتناسب مع التطورات التقنية والمالية الحديثة، من خلال اعتماد منهجية فقه الموازنات والمقاصد الشرعية في تحليل القضايا المستجدة.
٣. تشجيع البحث العلمي والأكاديمي في الجامعات والمعاهد الإسلامية لدراسة طبيعة العملات الرقمية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تكوين قاعدة معرفية تسند الفتوى والاجتهاد المستقبلي.
٤. العمل على تطوير بدائل رقمية إسلامية مشروعة، مثل العملات الرقمية الصادرة عن مؤسسات مالية إسلامية موثوقة، بحيث تلتزم بضوابط الشريعة في الإصدار والتداول والاستخدام.
٥. وضع ضوابط شرعية واضحة للتعامل بالعملات الرقمية، تشمل التحقق من مصدرها، وضمان الشفافية، ومنع استخدامها في المعاملات المحظورة كالربا، والمقامرة، وغسل الأموال.
٦. التحذير من المضاربات والمخاطر المجهولة التي ترافق بعض صور التداول بالعملات المشفرة، لما فيها من غرر ومخاطرة مفرطة تتنافى مع مقاصد الشريعة في حفظ المال والاستقرار المالي.
٧. اعتماد منهج التدرج في الفتوى والتطبيق العملي، بحيث يُراعى الواقع المالي والتقني لكل دولة، فيُجيز التعامل بالعملات الرقمية في بعض الحالات التي تتوافر فيها الضمانات الشرعية، ويُمنع في الحالات التي يغلب فيها الضرر أو الغرر.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

١. البار، عبد الله، ٢٠٠٧، النقود: مفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي، القاهرة: دار الفكر.
٢. البلوشي، سعيد، العملات الرقمية في الفقه الإسلامي، دبي: دار الكتاب، ٢٠١٩.
٣. البليهي، عبد العزيز، أحكام النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تحليلية، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٨.
٤. بول فيجنا ومايكل ج، كيسي، عصر العملة المشفرة: كيف تتحدى البيتكوين والأموال الرقمية النظام الاقتصادي العالمي، دار سانت مارتن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
٥. التميمي، عبد الله، النقود الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٠.

٦. التميمي، فهد، العملات المشفرة: الرؤية الشرعية، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٢٣.
٧. الجابر، عبد الله، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠.
٨. الجابري، سامي، النقود الورقية والتحويلات الاقتصادية، بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٧.
٩. الجابري، عبد الله، النقود في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، مجلة الفقه المعاصر، ٢٠١٧.
١٠. الجناحي، عمر، التطورات الاقتصادية في العالم الإسلامي، بيروت: دار الحكمة، ٢٠١٩.
١١. الجهني، عبد الرحمن، النقود الرقمية: التطبيقات الشرعية، مكة: دار السلام، ٢٠٢٤.
١٢. الجهني، عبد العزيز، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة، مجلة الفقه الإسلامي، ٢٠٢٣.
١٣. جوزيف بونيو، سوك: منظور بحثي وتحديات للبيتكوين والعملات المشفرة، دار آي إي إي إي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
١٤. جون مكافي، الحقيقة عن البيتكوين والبلوك تشين، دار هاربر كولينز، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
١٥. جيف آدابي وماركوس برونرماير، اقتصاديات البلوك تشين، دار جامعة برينستون، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
١٦. الحارثي، أحمد، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية، مكة: جامعة أم القرى، ٢٠١٧.
١٧. الحبيب، سعد، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي، الكويت: دار البشائر، ٢٠١٢.
١٨. الحربي، فهد، النقود في الإسلام: دراسة تاريخية وفقهية، الدمام: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ٢٠١٩.
١٩. الحسن، محمد، النقود في الفقه الإسلامي: نظرة تحليلية، مجلة الفقه والأصول، ٢٠٢٠.
٢٠. ديفيد جولومبيا، سياسة البيتكوين: البرمجيات كأقصى اليمين، دار جامعة مينيسوتا، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

٢١. ديفيد يارماك، هل البيتكوين عملة حقيقية؟ تقييم اقتصادي، دار جامعة برينستون، الطبعة الأولى، ٢٠١٧،
٢٢. الراشد، خالد، النقود في الاقتصاد الإسلامي، عمان: دار الأمل، ٢٠١١.
٢٣. الراشدي، فيصل، النقود وأحكامها في الفقه الإسلامي: نظرة معاصرة، مجلة الدراسات الفقهية، ٢٠٢٤،
٢٤. الراوي، عبد الله، العملات الورقية: تحليل اقتصادي، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٨.
٢٥. روبرتسون، دينيس، النقود والاقتصاد: تحليل نقدي، ترجمة محمد عبد السلام، دبي: دار النشر، ٢٠١٨.
٢٦. الزعابي، عبد الله، العملات المشفرة: بين الشرعية والمخاطر، الكويت: دار الفاروق، ٢٠٢٢.
٢٧. السعدي، أحمد، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات الإسلامية، ٢٠١٩.
٢٨. السعيد، حمد، النقود الرقمية والتكنولوجيا المالية، دبي: دار الحكمة، ٢٠١٧.
٢٩. السلمي، علي، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية، مجلة الشريعة والفقه، ٢٠٢٢،
٣٠. السلمي، مازن، النقود الإلكترونية وتطبيقاتها في الاقتصاد، جدة: دار النشر، ٢٠١٦.
٣١. السلمي، محمد، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٦.
٣٢. سميث، آدم، ثروة الأمم: دراسة في الاقتصاد السياسي، ترجمة أحمد أمين، عمان: دار الكتاب، ٢٠١٩.
٣٣. السيوطي، علي، أسس الاقتصاد الإسلامي، بغداد: دار الإبداع، ٢٠١٣.
٣٤. الشافعي، حسن، العملات المشفرة وأثرها على الاقتصاد، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ٢٠٢٠،
٣٥. الشبيلي، سعد بن تركي، فقه المعاملات المالية في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠١٠.
٣٦. الشمري، سالم، النقود الإلكترونية: الابتكار والتحديات، الرياض: مكتبة الملك فهد، ٢٠٢٠.

٣٧. الشمري، عبد الرحمن، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية معاصرة، الرياض: جامعة الملك فيصل، ٢٠٢٣.
٣٨. الشمري، ناصر، النقود الإلكترونية والتحديات المعاصرة، جدة: دار الحكمة، ٢٠٢٣.
٣٩. الصادق، محمد، أحكام النقود في الفقه الإسلامي، الكويت: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣.
٤٠. الصالح، محمد، التمويل الإسلامي: نظرة عامة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨.
٤١. صالح، محمود، العملات الورقية في التشريع الإسلامي، القاهرة: دار السلام، ٢٠٢٢.
٤٢. الصالحي، محمود، النقود الإلكترونية والتحويلات الاقتصادية، عمان: دار النشر، ٢٠١٩.
٤٣. الصيرفي، أحمد، الاقتصاد الإسلامي: المفاهيم والتحديات، الرياض: دار المؤيد، ٢٠١٧.
٤٤. عبد الحليم، سامي، الاقتصاد الإسلامي: بين النظرية والتطبيق، دبي: دار النور، ٢٠١١.
٤٥. عبد القادر، محمد، النقود الورقية بين الشرعية وعدمها، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧.
٤٦. عبد الله، يوسف، النقود الورقية في الاقتصاد الحديث، عمان: دار الأمل، ٢٠٠٣.
٤٧. العتيبي، خالد، العملات المشفرة: الابتكار والتحديات، الرياض: دار النشر، ٢٠١٨.
٤٨. العتيبي، عبد الله، أحكام النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٣.
٤٩. العتيبي، فهد، أحكام النقود في الإسلام: نظرة فقهية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٦.
٥٠. العتيبي، فهد، النقود الرقمية في الاقتصاد الحديث، الرياض: دار النشر، ٢٠٢٣.
٥١. العثمان، سعود، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تاريخية وفقهية، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٤.
٥٢. العجمي، فهد، النقود الإلكترونية والتمويل الإسلامي، الكويت: دار البيان، ٢٠١٨.
٥٣. العجمي، يوسف، النقود وأحكامها في الشريعة الإسلامية، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٠٢١.

٥٤. العساف، عبد الله، النقود في الشريعة الإسلامية، الرياض: دار الوطن، ٢٠٠٤.
٥٥. علي، حسن، النقود الورقية: تاريخها وتطورها، دبي: دار القلم، ٢٠١٥.
٥٦. العمري، محمد، العملات المشفرة في التشريع الإسلامي، بيروت: دار الساقى، ٢٠٢١.
٥٧. الغانم، ناصر، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة تحليلية للأحكام الشرعية، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٢٢.
٥٨. الغزالي، محمد، الاقتصاد الإسلامي: من النظرية إلى التطبيق، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٤.
٥٩. الغنيمان، عبد الله، النقود في الإسلام: دراسة فقهية تطبيقية، القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠١٥.
٦٠. الفاضل، عبد الحميد، فقه النقود: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظم الوضعية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
٦١. الفرغ، خالد، التحولات في النظام النقدي العالمي، جدة: دار المنار، ٢٠٢٠.
٦٢. فريدريك، هايك، النقود والاقتصاد: تاريخ النقد، ترجمة أحمد الصاوي، القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢.
٦٣. فريدمان، ميلتون، الحرية الاقتصادية: دراسة في النظرية الاقتصادية، ترجمة أحمد عبد الرحمن، الرياض: دار النشر، ٢٠١٥.
٦٤. الفقي، علي، العملات الرقمية: تحليل اقتصادي وشرعي، عمان: دار النشر، ٢٠٢١.
٦٥. الفقيه، صالح، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة في الأحكام الشرعية، مجلة الفقه الإسلامي، ٢٠١٥.
٦٦. القرضاوي، يوسف، الاقتصاد الإسلامي: مبادئه وأهدافه، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤.
٦٧. الكعبي، عبد الله، النقود الإلكترونية والتقنيات المالية، دبي: دار الكتاب، ٢٠٢٢.
٦٨. كمال، أحمد، التطورات النقدية في العالم الإسلامي، القاهرة: مكتبة النهضة، ٢٠٠١.
٦٩. ليونتييف، فاسيلي، النظام النقدي والاقتصاد العالمي، ترجمة خالد السعيد، الكويت: دار البيان، ٢٠١٧.

٧٠. مايكل ج، كيسي وبول فيجنا، آلة الحقيقة: البلوك تشين ومستقبل كل شيء، دار سانت مارتن، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
٧١. محمد، عبد الرحيم، النظام المالي الإسلامي، عمان: دار الفكر، ٢٠٠٥.
٧٢. المحمدي، فواز، أثر العملات الورقية على الاقتصاد الإسلامي، الكويت: دار السعادات، ٢٠٢١.
٧٣. المحيسني، عبد الرحمن، العملات والأوراق النقدية في الإسلام، جدة: دار المنار، ٢٠٠٨.
٧٤. المطيري، جابر، التقنيات المالية والعملات المشفرة، الدوحة: دار الثقافة، ٢٠٢٤.
٧٥. المطيري، سالم، العملات والأوراق النقدية في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٢١.
٧٦. المودودي، أبو الأعلى، الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته، الرياض: دار العاصمة، ٢٠٠٢.
٧٧. الناصر، خالد، النقود في الإسلام: مفهومها وأحكامها، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٨.
٧٨. الناصر، خالد، النقود الرقمية والاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ٢٠٢١.
٧٩. الناصري، عبد الرحمن، العملات الرقمية: تحديات وفرص، جدة: دار الفكر، ٢٠٢٣.
٨٠. الناصري، عبد الله، النقود في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٤.
٨١. النجار، عبد الله، البنوك الإسلامية والتمويل الشرعي، الكويت: دار البيان، ٢٠٠٨.
٨٢. الهاشمي، أحمد، العملات الرقمية: رؤية اقتصادية، دبي: دار الشروق، ٢٠٢٤.